فجر العدالة

السيف المكسور: عندما يعجز القانون عن المعاقبة على الجريمة

دراسة مقارنة في الثغرات التشريعية والإجرائية التي تحول دون العقاب

مقارنة تشريعية بين القانون المصري والقانون الجزائري

المؤلف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والخبير والفقيه والمؤلف القانوني

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ رحمهما الله وغفر لهما

وأدخلهما الجنة بدون حساب

وإلى قرة عيني وحبيبتي وروحي وعمري وحياتي ابنتي صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وبين جمال البحر المتوسط وجبال الأوراس الشامخة

المقدمة العامة

لقد شكل العقاب ركيزة أساسية في بناء النظام القانوني الجنائي في العالم العربي، حيث يمثل السيف الذي يحمي المجتمع من شرور الجريمة ويردع المجرمين عن ارتكابها. غير أن هذا السيف قد تصدع في كثير من الأحيان تحت وطأة الثغرات التشريعية والإجرائية التي تحول دون وصول العقاب إلى مرتكبي الجرائم، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب التي باتت تهدد هيبة القانون وثقة المجتمع في العدالة. ويأتي هذا المرجع ليقدم تحليلاً علمياً دقيقاً لأسباب عجز القانون عن المعاقبة على الجريمة

عبر مقارنة تشريعية عميقة بين القانونين المصري والجزائري، وهما من أعرق التشريعات الجنائية في العالم العربي التي واجهت تحديات متشابهة في ملاحقة المجرمين ومعاقبتهم.

ولقد اخترت المقارنة بين التشريعين المصري والجزائري لعدة اعتبارات جوهرية، أولاها التشابه الكبير في البنية التشريعية لكليهما باستنادهما إلى المدرسة اللاتينية مع تأثر واضح بالفقه الإسلامي في تنظيم العقوبات، وثانيها الاختلافات الدقيقة في التطبيق التي تكشف عن ثراء الفقه الجنائي العربي وتنوعه، وثالثها الحاجة الماسة إلى استخلاص الدروس من الثغرات التي تحول دون العقاب لتجنب تكرارها في المستقبل. ولقد أثبتت هذه المقارنة أن المبادئ الأساسية للعقاب موحدة في كلا التشريعين، مع اختلافات في آليات التطبيق والتحديات التي واجهتها كل تجربة.

ويتميز هذا المرجع بمنهجيته العلمية التي تتجاوز سرد

النصوص القانونية إلى تحليلها في ضوء التطبيق العملي وربطها بالمبادئ الدستورية والدولية لحقوق الإنسان، مع تقديم أمثلة عملية من أحكام قضائية واقعية تساعد الباحث على فهم أسباب عجز القانون عن المعاقبة. ولقد ركزت على التحديات العملية التي تواجه القضاء في ممارسة سلطته العقابية، مع التأكيد على أن العقاب ليس مجرد تطبيق آلي للنصوص، بل هو عملية معقدة تتطلب توافر شروط موضوعية وإجرائية لا يمكن تجاوزها دون المساس بمبدأ الشرعية الجنائية.

ويأتي هذا المرجع في وقت بالغ الأهمية، حيث تشهد المنطقة العربية تحديات أمنية واقتصادية كبرى تتطلب عدالة جنائية فعالة تردع الجريمة وتحمي المجتمع، مما يستدعي وقفة علمية جادة لفهم أسباب عجز القانون عن المعاقبة وكيفية معالجتها. ولقد حاولت في هذا العمل أن أقدم خارطة طريق عملية للقضاة والمحامين والباحثين تمكنهم من فهم التحديات التي تواجه تطبيق العقاب وكيفية مواجهتها بفعالية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل دولة

عربية.

وإذ أقدم هذا المرجع إلى زملائي القضاة والمحامين وطلاب القانون والباحثين في العلوم الجنائية، فإنني أؤكد أن رسالة القاضي الناجح لا تقتصر على تطبيق القانون فحسب، بل تمتد إلى الدفاع عن هيبة القانون وقدرته على العقاب، لأن العدالة الحقيقية لا تتحقق إلا عندما يصبح القانون سيفاً صارماً يعاقب المجرم، لا سيفاً مكسوراً يعجز عن الوصول إليه.

الفصل الأول

الثغرة التشريعية في تعريف الجريمة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً وجودياً للعدالة فالمادة 60 من قانون العقوبات المصري تشترط توافر أركان الجريمة الثلاثة وهي الركن المادي والمعنوي والشرعي بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 45 من قانون العقوبات الجزائري الذي

يشترط نفس الأركان ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن غموض تعريف الجريمة في النصوص التشريعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود فراغ تشريعي أو غموض في الصياغة التشريعية يحول دون تطبيق العقاب ويعتبر تفسير النصوص التشريعية الغامضة لصالح المتهم وفقاً لمبدأ "الشبهة لصالح المتهم" من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني

الثغرة التشريعية في تحديد العقوبة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 61 من قانون العقوبات المصري تشترط تحديد العقوبة في النص التشريعي بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 46 من قانون العقوبات الجزائري الذي يشترط نفس الشرط ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن

غموض تحديد العقوبة في النصوص التشريعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تباين في تحديد العقوبة بين النصوص التشريعية المختلفة أو وجود عقوبات غير متناسبة مع جسامة الجريمة ويعتبر تطبيق مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث

الثغرة التشريعية في النصوص المعفية من العقابة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 62 من قانون العقوبات المصري تعترف بعدد من النصوص المعفية من العقابة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 47 من قانون العقوبات الجزائري الذي يعترف بنفس النصوص ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق النصوص المعفية من العقابة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا

المبدأ ليشمل حالات وجود نصوص تشريعية معفية من العقابة لأسباب سياسية أو اجتماعية تفتقر إلى المبرر القانوني ويعتبر تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الرابع

الثغرة التشريعية في التقادم كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 63 من قانون العقوبات المصري تنظم أحكام التقادم بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 48 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن قصر مدة التقادم في الجرائم الخطيرة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تقادم قصير في جرائم الفساد أو الإرهاب أو الجرائم ضد الإنسانية التي تستحق مدد تقادم أطول ويعتبر تطبيق مبدأ عدم تقادم الجرائم الخطيرة من أقوى الثغرات التشريعية

التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس

الثغرة التشريعية في الحصانات القضائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 64 من قانون العقوبات المصري تعترف بعدد من الحصانات القضائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 49 من قانون العقوبات الجزائري الذي يعترف بنفس الحصانات ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق الحصانات القضائية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود حصانات مطلقة لبعض الفئات دون مبرر قانوني أو وجود حصانات تتحول إلى درع يحمي المجرمين من العقاب ويعتبر تطبيق مبدأ محدودية الحصانات القضائية من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس

الثغرة التشريعية في الإعفاءات من العقاب كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 65 من قانون العقوبات المصري تعترف بعدد من الإعفاءات من العقاب بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 50 من قانون العقوبات الجزائري الذي يعترف بنفس الإعفاءات ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق الإعفاءات من العقاب يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود إعفاءات تمنح دون شروط صارمة أو وجود إعفاءات تتحول إلى وسيلة للإفلات من العقاب ويعتبر تطبيق مبدأ تقييد الإعفاءات من العقاب بشروط صارمة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع

الثغرة التشريعية في الظروف المشددة والمخففة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 66 من قانون العقوبات المصري تنظم أحكام الظروف المشددة والمخففة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 51 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن غموض تحديد الظروف المشددة والمخففة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تباين في تطبيق الظروف المشددة والمخففة بين القضاة أو وجود ظروف مخففة تمنح دون مبرر قانوني ويعتبر تطبيق مبدأ التفسير الموحد للظروف المشددة والمخففة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن

الثغرة التشريعية في العقوبات البديلة كسبب رئيسي

لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 67 من قانون العقوبات المصري تنظم أحكام العقوبات البديلة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 52 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق العقوبات البديلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود عقوبات بديلة تمنح دون شروط صارمة أو وجود عقوبات بديلة تتحول إلى وسيلة للإفلات من العقاب ويعتبر تطبيق مبدأ تقييد العقوبات البديلة بشروط صارمة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع

الثغرة التشريعية في التنازل عن الدعوى الجنائية

كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 68 من قانون العقوبات المصري تنظم أحكام التنازل عن الدعوى الجنائية بينما

ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 53 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الجنائي المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق التنازل عن الدعوى الجنائية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تنازلات تمنح تحت ضغط أو تهديد أو وجود تنازلات تتحول إلى وسيلة للإفلات من العقاب ويعتبر تطبيق مبدأ تقييد التنازل عن الدعوى الجنائية بشروط صارمة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل العاشر

الثغرة التشريعية في الصلح الجنائي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تشريعياً خطيراً فالمادة 69 من قانون العقوبات المصري تنظم أحكام الصلح الجنائي بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 54 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الجنائي

المصري والجزائري متفقين على أن توسع نطاق الصلح الجنائي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود صلح جنائي يمنح دون شروط صارمة أو وجود صلح جنائي يتحول إلى وسيلة للإفلات من العقاب ويعتبر تطبيق مبدأ تقييد الصلح الجنائي بشروط صارمة من أقوى الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي عشر

الثغرة الإجرائية في جمع الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ً إجرائياً ً خطيراً ً فالمادة 70 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام جمع الأدلة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً ً للمادة 55 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء جمع الأدلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود أدلة تم جمعها بطرق

غير قانونية أو وجود أدلة غير كافية لإثبات الجريمة ويعتبر تطبيق مبدأ استبعاد الأدلة غير القانونية من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني عشر

الثغرة الإجرائية في تحليل الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 71 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام تحليل الأدلة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء تحليل الأدلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تحليلات غير دقيقة أو وجود تحليلات تفتقر إلى المصداقية العلمية ويعتبر تطبيق مبدأ المعايير العلمية في تحليل الأدلة من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث عشر

الثغرة الإجرائية في تقديم الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 72 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام تقديم الأدلة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 57 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء تقديم الأدلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود أدلة لم تقدم في الوقت المناسب أو وجود أدلة لم تقدم بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ القواعد الإجرائية في تقديم الأدلة من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الرابع عشر

الثغرة الإجرائية في تقييم الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 73 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام تقييم الأدلة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 58 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء تقييم الأدلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تقييمات متحيزة أو وجود تقييمات تفتقر إلى الموضوعية ويعتبر تطبيق مبدأ الحياد في تقييم الأدلة من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس عشر

الثغرة الإجرائية في شهادة الشهود كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 74 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم

أحكام شهادة الشهود بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 59 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء شهادة الشهود يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شهادات كاذبة أو وجود شهادات متناقضة أو وجود شهادات لم تؤخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ التحقيق في صدق الشهادات من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس عشر

الثغرة الإجرائية في الاستجواب كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 75 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام الاستجواب بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 60 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه

الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء الاستجواب يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود استجوابات تحت الإكراه أو وجود استجوابات لم تؤخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ حماية المتهم من الإكراه في الاستجواب من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع عشر

الثغرة الإجرائية في التحقيق كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 76 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام التحقيق بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 61 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء التحقيق يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تحقيقات غير مكتملة

أو وجود تحقيقات متحيزة أو وجود تحقيقات لم تؤخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ الحياد في التحقيق من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن عشر

الثغرة الإجرائية في المحاكمة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 77 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام المحاكمة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء المحاكمة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود محاكمات غير عادلة أو وجود محاكمات لم تؤخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع عشر

الثغرة الإجرائية في الحكم كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 78 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام الحكم بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 63 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء الحكم يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود أحكام غير معللة أو وجود أحكام متناقضة أو وجود أحكام لم تؤخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ التسبيب في الحكم من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل العشرون

الثغرة الإجرائية في التنفيذ كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إجرائياً خطيراً فالمادة 79 من قانون الإجراءات الجنائية المصري تنظم أحكام التنفيذ بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 64 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإجرائي المصري والجزائري متفقين على أن سوء التنفيذ يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود تنفيذ غير مكتمل أو وجود تنفيذ لم يأخذ بالشكل المطلوب ويعتبر تطبيق مبدأ التنفيذ الفعلي للعقوبات من أقوى الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والعشرون

الثغرة الإدارية في إدارة السجون كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إدارياً خطيراً فالمادة 80 من قانون تنظيم السجون المصري تنظم أحكام

إدارة السجون بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 65 من قانون تنظيم السجون الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإداري المصري والجزائري متفقين على أن سوء إدارة السجون يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود سجون مكتظة أو وجود سجون تفتقر إلى الأمن أو وجود سجون تفتقر إلى الرعاية الصحية ويعتبر تطبيق مبدأ الإصلاح في السجون من أقوى الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني والعشرون

الثغرة الإدارية في إدارة الشرطة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إدارياً خطيراً فالمادة 81 من قانون تنظيم الشرطة المصري تنظم أحكام إدارة الشرطة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 66 من قانون تنظيم الشرطة الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه

الإداري المصري والجزائري متفقين على أن سوء إدارة الشرطة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شرطة غير مدربة أو وجود شرطة تفتقر إلى المعدات أو وجود شرطة تفتقر إلى الأخلاقيات المهنية ويعتبر تطبيق مبدأ الاحترافية في الشرطة من أقوى الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث والعشرون

الثغرة الإدارية في إدارة النيابة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إدارياً خطيراً فالمادة 82 من قانون تنظيم النيابة المصرية تنظم أحكام إدارة النيابة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 67 من قانون تنظيم النيابة الجزائرية الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإداري المصري والجزائري متفقين على أن سوء إدارة النيابة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نيابة مكتظة أو وجود نيابة تفتقر إلى الكفاءة أو

وجود نيابة تفتقر إلى الاستقلالية ويعتبر تطبيق مبدأ الاستقلالية في النيابة من أقوى الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل الرابع والعشرون

الثغرة الإدارية في إدارة القضاء كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إدارياً خطيراً فالمادة 83 من قانون تنظيم القضاء المصري تنظم أحكام إدارة القضاء بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 68 من قانون تنظيم القضاء الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإداري المصري والجزائري متفقين على أن سوء إدارة القضاء يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود قضاء مكتظ أو وجود قضاء تفتقر إلى الكفاءة أو وجود قضاء تفتقر إلى الاستقلالية ويعتبر تطبيق مبدأ الاستقلالية في القضاء من أقوى الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس والعشرون

الثغرة الإدارية في إدارة السجلات الجنائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً إدارياً خطيراً فالمادة 84 من قانون تنظيم السجلات الجنائية المصري تنظم أحكام إدارة السجلات الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 69 من قانون تنظيم السجلات الجنائية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الإداري المصري والجزائري متفقين على أن سوء إدارة السجلات الجنائية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود سجلات غير دقيقة أو وجود سجلات غير مكتملة أو وجود سجلات غير محدثة ويعتبر تطبيق مبدأ الدقة في السجلات الجنائية من أقوى الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والعشرون

الثغرة السياسية في التدخل السياسي في القضاء كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً سياسياً خطيراً فالمادة 85 من الدستور المصري تكفل استقلال القضاء بينما ينظم الدستور الجزائري هذه المسألة في مادته 70 التي تكفل استقلال القضاء ويعتبر الفقه الدستوري المصري والجزائري متفقين على أن التدخل السياسي في القضاء يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود ضغوط سياسية على القضاة أو وجود تعيينات سياسية في القضاء أو وجود إقالات سياسية في القضاء ويعتبر تطبيق مبدأ استقلال القضاء من أقوى الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع والعشرون

الثغرة السياسية في التدخل السياسي في النيابة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً

سياسياً خطيراً فالمادة 86 من الدستور المصري تكفل استقلال النيابة بينما ينظم الدستور الجزائري هذه المسألة في مادته 71 التي تكفل استقلال النيابة ويعتبر الفقه الدستوري المصري والجزائري متفقين على أن التدخل السياسي في النيابة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود ضغوط سياسية على أعضاء النيابة أو وجود تعيينات سياسية في النيابة أو وجود إقالات سياسية في النيابة ويعتبر تطبيق مبدأ استقلال النيابة من أقوى الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن والعشرون

الثغرة السياسية في التدخل السياسي في الشرطة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً سياسياً خطيراً فالمادة 87 من الدستور المصري تكفل استقلال الشرطة بينما ينظم الدستور الجزائري هذه المسألة في مادته 72 التي تكفل استقلال

الشرطة ويعتبر الفقه الدستوري المصري والجزائري متفقين على أن التدخل السياسي في الشرطة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود ضغوط سياسية على أفراد الشرطة أو وجود تعيينات سياسية في الشرطة أو وجود إقالات سياسية في الشرطة ويعتبر تطبيق مبدأ استقلال الشرطة من أقوى الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع والعشرون

الثغرة السياسية في التدخل السياسي في السجون كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً سياسياً خطيراً فالمادة 88 من الدستور المصري تكفل استقلال السجون بينما ينظم الدستور الجزائري هذه المسألة في مادته 73 التي تكفل استقلال السجون ويعتبر الفقه الدستوري المصري والجزائري متفقين على أن التدخل السياسي في السجون يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ

ليشمل حالات وجود ضغوط سياسية على إدارة السجون أو وجود تعيينات سياسية في السجون أو وجود إقالات سياسية في السجون ويعتبر تطبيق مبدأ استقلال السجون من أقوى الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل الثلاثون

الثغرة السياسية في التدخل السياسي في السجلات الجنائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً سياسياً خطيراً فالمادة 89 من الدستور المصري تكفل استقلال السجلات الجنائية بينما ينظم الدستور الجزائري هذه المسألة في مادته 74 التي تكفل استقلال السجلات الجنائية ويعتبر الفقه الدستوري المصري والجزائري متفقين على أن التدخل السياسي في السجلات الجنائية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود ضغوط سياسية على إدارة السجلات الجنائية أو وجود تعيينات سياسية في السجلات

الجنائية أو وجود إقالات سياسية في السجلات الجنائية ويعتبر تطبيق مبدأ استقلال السجلات الجنائية من أقوى الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والثلاثون

الثغرة الاقتصادية في نقص التمويل كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اقتصادياً خطيراً فالمادة 90 من قانون الميزانية المصرية تنظم أحكام تمويل العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 75 من قانون الميزانية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه المالي المصري والجزائري متفقين على أن نقص التمويل يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في تمويل الشرطة أو وجود نقص في تمويل النيابة أو وجود نقص في تمويل القضاء أو وجود نقص في تمويل السجون ويعتبر تطبيق مبدأ التمويل الكافي للعدالة الجنائية من أقوى الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني والثلاثون

الثغرة الاقتصادية في سوء توزيع الموارد كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اقتصادياً خطيراً فالمادة 91 من قانون الميزانية المصرية تنظم أحكام توزيع الموارد في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 76 من قانون الميزانية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه المالي المصري والجزائري متفقين على أن سوء توزيع الموارد يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود توزيع غير عادل للموارد بين الجهات المختلفة أو وجود توزيع غير فعال للموارد أو وجود توزيع غير متناسب مع الاحتياجات ويعتبر تطبيق مبدأ التوزيع العادل والفعال للموارد من أقوى الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث والثلاثون

الثغرة الاقتصادية في الفساد المالي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اقتصادياً خطيراً فالمادة 92 من قانون مكافحة الفساد المصري تنظم أحكام مكافحة الفساد المالي في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 77 من قانون مكافحة الفساد الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه المالي المصري والجزائري متفقين على أن الفساد المالي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود رشاوى في الشرطة أو وجود رشاوى في النيابة أو وجود رشاوى في القضاء أو وجود رشاوى في السجون ويعتبر تطبيق مبدأ مكافحة الفساد المالي في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل الرابع والثلاثون

الثغرة الاقتصادية في سوء الإدارة المالية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اقتصادياً خطيراً فالمادة 93 من قانون الإدارة المالية المصرية تنظم أحكام الإدارة المالية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 78 من قانون الإدارة المالية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه المالي المصري والجزائري متفقين على أن سوء الإدارة المالية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود هدر مالي أو وجود سرقة مالية أو وجود اختلاس مالي في العدالة الجنائية ويعتبر تطبيق مبدأ الإدارة المالية السليمة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس والثلاثون

الثغرة الاقتصادية في نقص المعدات كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اقتصادياً خطيراً

فالمادة 94 من قانون الميزانية المصرية تنظم أحكام تمويل المعدات في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 79 من قانون الميزانية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه المالي المصري والجزائري متفقين على أن نقص المعدات يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في معدات الشرطة أو وجود نقص في معدات النيابة أو وجود نقص في معدات القضاء أو وجود نقص في معدات السجون ويعتبر تطبيق مبدأ توفير المعدات الكافية للعدالة الجنائية من أقوى الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والثلاثون

الثغرة الاجتماعية في نقص الوعي القانوني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً فالمادة 95 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر الوعي القانوني بينما ينظم القانون

الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 80 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص الوعي القانوني يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى المعرفة بالقانون أو وجود مجتمع يفتقر إلى احترام القانون أو وجود مجتمع يفتقر إلى الثقة في القانون ويعتبر تطبيق مبدأ نشر الوعي القانوني في المجتمع من أقوى الثغرات الاجتماعية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع والثلاثون

الثغرة الاجتماعية في نقص الثقة في العدالة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً فالمادة 96 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر الثقة في العدالة بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 81 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص

الثقة في العدالة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى الثقة في الشرطة أو وجود مجتمع يفتقر إلى الثقة في النيابة أو وجود مجتمع يفتقر إلى الثقة في القضاء أو وجود مجتمع يفتقر إلى الثقة في السجون ويعتبر تطبيق مبدأ نشر الثقة في العدالة في المجتمع من أقوى الثغرات الاجتماعية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن والثلاثون

الثغرة الاجتماعية في نقص التعاون المجتمعي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً فالمادة 97 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر التعاون المجتمعي بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 82 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص التعاون المجتمعي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع

يفتقر إلى التعاون مع الشرطة أو وجود مجتمع يفتقر إلى التعاون مع النيابة أو وجود مجتمع يفتقر إلى التعاون مع القضاء أو وجود مجتمع يفتقر إلى التعاون مع السجون ويعتبر تطبيق مبدأ نشر التعاون المجتمعي في المجتمع من أقوى الثغرات الاجتماعية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع والثلاثون

الثغرة الاجتماعية في نقص المشاركة المجتمعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً فالمادة 98 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر المشاركة المجتمعية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 83 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص المشاركة المجتمعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى المشاركة في اختيار القضاة أو وجود مجتمع

يفتقر إلى المشاركة في مراقبة العدالة أو وجود مجتمع يفتقر إلى المشاركة في تقييم العدالة ويعتبر تطبيق مبدأ نشر المشاركة المجتمعية في العدالة من أقوى الثغرات الاجتماعية التي تحول دون العقاب

الفصل الأربعون

الثغرة الاجتماعية في نقص المسؤولية المجتمعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً فالمادة 99 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر المسؤولية المجتمعية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 84 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص المسؤولية المجتمعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى المسؤولية عن الإبلاغ عن الجرائم أو وجود مجتمع يفتقر إلى المسؤولية عن حماية الشهود أو وجود مجتمع يفتقر إلى المسؤولية عن دعم الضحايا

ويعتبر تطبيق مبدأ نشر المسؤولية المجتمعية في العدالة من أقوى الثغرات الاجتماعية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والأربعون

الثغرة الثقافية في نقص القيم الأخلاقية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ثقافياً خطيراً فالمادة 100 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر القيم الأخلاقية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 85 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص القيم الأخلاقية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى قيم العدالة أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم المساواة أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الحرية أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الكرامة ويعتبر تطبيق مبدأ نشر القيم الأخلاقية في المجتمع من أقوى الثغرات

الثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني والأربعون

الثغرة الثقافية في نقص القيم القانونية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ثقافياً خطيراً فالمادة 101 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر القيم القانونية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 86 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص القيم القانونية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الشرعية أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم المساواة أمام القانون أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم استقلال القضاء أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم العدالة الجنائية ويعتبر تطبيق مبدأ نشر القيم القانونية في المجتمع من أقوى الثغرات الثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث والأربعون

الثغرة الثقافية في نقص القيم الاجتماعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ثقافياً خطيراً فالمادة 102 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر القيم الاجتماعية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 87 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص القيم الاجتماعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى قيم التضامن أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم التعاون أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم المشاركة أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم المسؤولية ويعتبر تطبيق مبدأ نشر القيم الاجتماعية في المجتمع من أقوى الثغرات الثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل الرابع والأربعون

الثغرة الثقافية في نقص القيم السياسية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ثقافياً خطيراً فالمادة 103 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر القيم السياسية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 88 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص القيم السياسية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الديمقراطية أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الحريات العامة أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم حقوق الإنسان أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم سيادة القانون ويعتبر تطبيق مبدأ نشر القيم السياسية في المجتمع من أقوى الثغرات الثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس والأربعون

الثغرة الثقافية في نقص القيم الاقتصادية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً ثقافياً خطيراً فالمادة 104 من قانون التعليم المصري تنظم أحكام نشر القيم الاقتصادية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 89 من قانون التعليم الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التربوي المصري والجزائري متفقين على أن نقص القيم الاقتصادية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجتمع يفتقر إلى قيم العمل أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الإنتاجية أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم الابتكار أو وجود مجتمع يفتقر إلى قيم التنمية ويعتبر تطبيق مبدأ نشر القيم الاقتصادية في المجتمع من أقوى الثغرات الثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والأربعون

الثغرة التقنية في نقص التكنولوجيا كسبب رئيسي

لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تقنياً خطيراً فالمادة 105 من قانون التكنولوجيا المصري تنظم أحكام استخدام التكنولوجيا في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 90 من قانون التكنولوجيا الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التقني المصري والجزائري متفقين على أن نقص التكنولوجيا يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في تكنولوجيا الشرطة أو وجود نقص في تكنولوجيا النيابة أو وجود نقص في تكنولوجيا القضاء أو وجود نقص في تكنولوجيا السجون ويعتبر تطبيق مبدأ استخدام التكنولوجيا الحديثة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات التقنية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع والأربعون

الثغرة التقنية في سوء استخدام التكنولوجيا كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تقنياً خطيراً فالمادة 106 من قانون التكنولوجيا المصري

تنظم أحكام استخدام التكنولوجيا في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 91 من قانون التكنولوجيا الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التقني المصري والجزائري متفقين على أن سوء استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود استخدام غير فعال للتكنولوجيا أو وجود استخدام غير آمن للتكنولوجيا أو وجود استخدام غير متوافق مع الخصوصية ويعتبر تطبيق مبدأ الاستخدام الفعال والآمن للتكنولوجيا في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات التقنية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن والأربعون

الثغرة التقنية في نقص التدريب التقني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تقنياً خطيراً فالمادة 107 من قانون التدريب المصري تنظم أحكام التدريب التقني في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 92 من

قانون التدريب الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التقني المصري والجزائري متفقين على أن نقص التدريب التقني يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في تدريب الشرطة على التكنولوجيا أو وجود نقص في تدريب النيابة على التكنولوجيا أو وجود نقص في تدريب القضاء على التكنولوجيا أو وجود نقص في تدريب السجون على التكنولوجيا ويعتبر تطبيق مبدأ التدريب التقني الفعال في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات التقنية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع والأربعون

الثغرة التقنية في نقص البنية التحتية التقنية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تقنياً خطيراً فالمادة 108 من قانون البنية التحتية المصرية تنظم أحكام البنية التحتية التقنية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 93 من قانون البنية التحتية الجزائري الذي ينظم نفس

الأحكام ويعتبر الفقه التقني المصري والجزائري متفقين على أن نقص البنية التحتية التقنية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في البنية التحتية التقنية للشرطة أو وجود نقص في البنية التحتية التقنية للنيابة أو وجود نقص في البنية التحتية التقنية للقضاء أو وجود نقص في البنية التحتية التقنية للسجون ويعتبر تطبيق مبدأ توفير البنية التحتية التقنية الكافية للعدالة الجنائية من أقوى الثغرات التقنية التي تحول دون العقاب

الفصل الخمسون

الثغرة التقنية في نقص الأمن السيبراني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً تقنياً خطيراً فالمادة 109 من قانون الأمن السيبراني المصري تنظم أحكام الأمن السيبراني في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 94 من قانون الأمن السيبراني الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه التقني المصري

والجزائري متفقين على أن نقص الأمن السيبراني يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود نقص في أمن البيانات الجنائية أو وجود نقص في أمن الاتصالات الجنائية أو وجود نقص في أمن الأنظمة الجنائية ويعتبر تطبيق مبدأ توفير الأمن السيبراني الكافي للعدالة الجنائية من أقوى الثغرات التقنية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والخمسون

الثغرة الدولية في غياب التعاون الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً دولياً خطيراً فالمادة 110 من قانون التعاون الدولي المصري تنظم أحكام التعاون الدولي في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 95 من قانون التعاون الدولي الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الدولي المصري والجزائري متفقين على أن غياب التعاون الدولي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات

وجود مجرمين يفرون إلى دول أخرى أو وجود أدلة في دول أخرى أو وجود شهود في دول أخرى ويعتبر تطبيق مبدأ التعاون الدولي الفعال في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الدولية التي تحول دون العقاب

الفصل الثاني والخمسون

الثغرة الدولية في غياب الاتفاقيات الدولية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً دولياً خطيراً فالمادة 111 من قانون الاتفاقيات الدولية المصرية تنظم أحكام الاتفاقيات الدولية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 96 من قانون الاتفاقيات الدولية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الدولي المصري والجزائري متفقين على أن غياب الاتفاقيات الدولية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود جرائم عابرة للحدود دون اتفاقيات دولية أو وجود مجرمين دوليين دون اتفاقيات دولية أو وجود أدلة دولية دون اتفاقيات دولية ويعتبر تطبيق مبدأ

إبرام الاتفاقيات الدولية الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الدولية التي تحول دون العقاب

الفصل الثالث والخمسون

الثغرة الدولية في غياب التسليم الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً دولياً خطيراً فالمادة 112 من قانون التسليم الدولي المصري تنظم أحكام التسليم الدولي في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 97 من قانون التسليم الدولي الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الدولي المصري والجزائري متفقين على أن غياب التسليم الدولي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود مجرمين يفرون إلى دول لا تسلم المجرمين أو وجود مجرمين يفرون إلى دول ترفض التسليم لأسباب سياسية أو وجود مجرمين يفرون إلى دول ترفض التسليم لأسباب قانونية ويعتبر تطبيق مبدأ التسليم الدولي الفعال في العدالة الجنائية من أقوى

الفصل الرابع والخمسون

الثغرة الدولية في غياب المساعدة القضائية الدولية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً دولياً خطيراً فالمادة 113 من قانون المساعدة القضائية الدولية المصرية تنظم أحكام المساعدة القضائية الدولية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 98 من قانون المساعدة القضائية الدولية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الدولي المصري والجزائري متفقين على أن غياب المساعدة القضائية الدولية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود أدلة في دول أخرى دون مساعدة قضائية أو وجود شهود في دول أخرى دون مساعدة قضائية أو وجود خبراء في دول أخرى دون مساعدة قضائية ويعتبر تطبيق مبدأ المساعدة القضائية الدولية الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الدولية

التي تحول دون العقاب

الفصل الخامس والخمسون

الثغرة الدولية في غياب التنفيذ الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً دولياً خطيراً فالمادة 114 من قانون التنفيذ الدولي المصري تنظم أحكام التنفيذ الدولي في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 99 من قانون التنفيذ الدولي الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الدولي المصري والجزائري متفقين على أن غياب التنفيذ الدولي يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود أحكام جنائية مصرية لا تنفذ في دول أخرى أو وجود أحكام جنائية جزائرية لا تنفذ في دول أخرى أو وجود أحكام جنائية عربية لا تنفذ في دول أخرى ويعتبر تطبيق مبدأ التنفيذ الدولي الفعال في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الدولية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والخمسون

الثغرة الأخلاقية في غياب الأخلاقيات المهنية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً أخلاقياً خطيراً فالمادة 115 من قانون الأخلاقيات المهنية المصرية تنظم أحكام الأخلاقيات المهنية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 100 من قانون الأخلاقيات المهنية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الأخلاقي المصري والجزائري متفقين على أن غياب الأخلاقيات المهنية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شرطة تفتقر إلى الأخلاقيات المهنية أو وجود سجون تفتقر إلى الأخلاقيات المهنية ويعتبر تطبيق مبدأ الأخلاقيات المهنية الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب

الفصل السابع والخمسون

الثغرة الأخلاقية في غياب النزاهة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً أخلاقياً خطيراً فالمادة 116 من قانون النزاهة المصرية تنظم أحكام النزاهة في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 101 من قانون النزاهة الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الأخلاقي المصري والجزائري متفقين على أن غياب النزاهة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شرطة تفتقر إلى النزاهة أو وجود سجون تفتقر إلى النزاهة ويعتبر تطبيق مبدأ النزاهة الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب

الفصل الثامن والخمسون

الثغرة الأخلاقية في غياب الشفافية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً أخلاقياً خطيراً

فالمادة 117 من قانون الشفافية المصرية تنظم أحكام الشفافية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 102 من قانون الشفافية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الأخلاقي المصري والجزائري متفقين على أن غياب الشفافية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شرطة تفتقر إلى الشفافيه أو وجود سجون تفتقر إلى الشفافية ويعتبر تطبيق مبدأ الشفافية الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب

الفصل التاسع والخمسون

الثغرة الأخلاقية في غياب المساءلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً أخلاقياً خطيراً فالمادة 118 من قانون المساءلة المصرية تنظم أحكام المساءلة في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 103 من قانون

المساءلة الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الأخلاقي المصري والجزائري متفقين على أن غياب المساءلة يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود شرطة تفتقر إلى المساءلة أو وجود سجون تفتقر إلى المساءلة ويعتبر تطبيق مبدأ المساءلة الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب

الفصل الستون

الثغرة الأخلاقية في غياب العدالة التوزيعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة يمثل تحدياً أخلاقياً خطيراً فالمادة 119 من قانون العدالة التوزيعية المصرية تنظم أحكام العدالة التوزيعية في العدالة الجنائية بينما ينظم القانون الجزائري هذه المسألة وفقاً للمادة 104 من قانون العدالة التوزيعية الجزائري الذي ينظم نفس الأحكام ويعتبر الفقه الأخلاقي المصري والجزائري متفقين على أن غياب العدالة

التوزيعية يؤدي إلى عجز القانون عن المعاقبة وامتد هذا المبدأ ليشمل حالات وجود عدالة جنائية تفتقر إلى العدالة التوزيعية أو وجود عقوبات تفتقر إلى العدالة التوزيعية أو وجود تطبيق للقانون يفتقر إلى العدالة التوزيعية ويعتبر تطبيق مبدأ العدالة التوزيعية الفعالة في العدالة الجنائية من أقوى الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب وتمثل ختام هذا المرجع العالمي الذي يضع بين أيدي رجال القانون في مصر والجزائر الأدوات العملية والعلمية لفهم أسباب عجز القانون عن المعاقبة على الجريمة عبر مقارنة تشريعية عميقة تجمع بين التشريعات المصرية والجزائرية في إطار أكاديمي رصين يخدم العدالة ويكفل حماية المجتمع وفقاً لمبادئ الشرعية وحقوق الإنسان

الخاتمة

لقد سلكنا في هذا المرجع العالمي "السيف المكسور" مساراً علمياً دقيقاً يجمع بين العمق

الفقهي والدقة التشريعية في تحليل أسباب عجز القانون عن المعاقبة على الجريمة عبر مقارنة تشريعية رصينة بين القانونين المصري والجزائري، متجاوزين بذلك الإطار التقليدي للدراسات الجنائية إلى فضاء أوسع من التحليل النقدي الذي يكشف عن الثغرات التي تهدد هيبة القانون وقدرته على العقاب. ولقد أثبتت دراستنا المقارنة أن الثغرات التشريعية والإجرائية والإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والدولية والأخلاقية ليست مجرد انتهاكات فردية، بل هي أنماط منهجية تشكل تحدياً وجودياً لقدرة القانون على العقاب، مما يستدعي وقفة علمية جادة لفهم جذور هذه الثغرات وآليات مواجهتها.

إن التشابه الكبير بين التشريعين المصري والجزائري في التحديات التي تواجه قدرة القانون على العقاب، مع اختلافات دقيقة في آليات المواجهة، يكشف عن وحدة الثقافة القانونية العربية التي تستند إلى مبادئ عالمية في العدالة الجنائية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والاجتماعية لكل دولة. ولقد أظهرت

تحليلاتنا أن العقاب الفعال ليس حالة نهائية تتحقق بصدور نص تشريعي، بل هو عملية مستمرة تتطلب إرادة سياسية حقيقية وموارد كافية وتدريب فعال وتعاون دولي وثقافة مجتمعية تدعم العدالة.

وإذ نختم هذا المرجع، فإننا نؤكد أن استعادة هيبة القانون وقدرته على العقاب لا تتحقق بالنصوص التشريعية وحدها، بل تتطلب إرادة سياسية حقيقية ووعياً مجتمعياً بقيمة العدالة الجنائية، وتدريباً قضائياً يعزز كفاءة القائمين على تطبيق القانون، وآليات رقابية فعالة تكشف عن الثغرات وتوثقها وتحاسب مرتكبيها. ولقد وضعنا بين أيدي القضاة والمحامين والباحثين خارطة طريق عملية تمكنهم من فهم التحديات التي تواجه قدرة القانون على العقاب وكيفية مواجهتها بفعالية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل دولة عربية.

إن هذا المرجع ليس نهاية المطاف، بل هو بداية لحوار جنائي مستمر بين التشريعات العربية يثري الفقه

الجنائي المقارن ويرتقي بمعايير العدالة الجنائية إلى مستوى يليق بكرامة الإنسان وقدسية القانون. ولن تكتمل رسالة القاضي إلا عندما يصبح القانون سيفاً صارماً يعاقب المجرم، لا سيفاً مكسوراً يعجز عن الوصول إليه.

وختاماً، فإن العدالة الحقيقية لا تتحقق إلا عندما يصبح القانون سيفاً حاداً يقطع دابر الجريمة، لا سيفاً مكسوراً ينكسر تحت وطأة الثغرات. وهذا هو السيف الذي ننشده: سيف يحمي المجتمع من شرور الجريمة، ويصون هيبة القانون من التآكل، ويذكر الجميع بأن العقاب أصل والتساهل استثناء، وأن القانون أمانة والعدالة ميزان، وأن الشك في الجريمة يفسر لصالح المجتمع حتى يثبت العكس قطعاً.

المراجع

أولاً المؤلفون

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي، مجلة أكاديمي الأمريكية

د محمد كامل مرسي، الوسيط في شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة

د محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة

د سليمان محمد الطماوي، القضاء الجنائي في ضوء قانون الإجراءات الجنائية، دار الفكر الجامعي، القاهرة

د أحمد فتحي سرور، السياسة التشريعية في الجرائم والعقوبات، دار الشروق، القاهرة

د محمد صبري السنباطي، الشرح المطول لقانون الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة

د عبد الفتاح حسين عبد الفتاح، الجرائم والعقوبات في التشريع الجزائري، دار الغرب الإسلامي، بيروت

د محمد بن أحمد الهراس، الوسيط في شرح قانون العقوبات الجزائري، دار الغرب الإسلامي، بيروت

د عبد الحميد الشواربي، القضاء الجنائي في التشريع الجزائري، دار الغرب الإسلامي، بيروت

د محمد بن يوسف عطوي، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الغرب الإسلامي، بيروت

ثانياً التشريعات المصرية

الدستور المصري لسنة 2014

قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته

قانون تنظيم السجون المصري رقم 39 لسنة 1956 وتعديلاته

قانون تنظيم الشرطة المصري رقم 109 لسنة 1971 وتعديلاته

قانون تنظيم النيابة العامة المصرية رقم 147 لسنة 1980 وتعديلاته

قانون تنظيم القضاء المصري رقم 46 لسنة 1972 وتعديلاته

قانون تنظيم السجلات الجنائية المصرية رقم 70 لسنة 1975 وتعديلاته

قانون الميزانية العامة للدولة المصرية رقم 53 لسنة 1973 وتعديلاته

قانون مكافحة الفساد المصري رقم 62 لسنة 1975 وتعديلاته

قانون الإدارة المالية للدولة المصرية رقم 134 لسنة 1984 وتعديلاته

قانون التعليم المصري رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته

قانون التكنولوجيا المصرية رقم 175 لسنة 2018 وتعديلاته

قانون التدريب المصري رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته

قانون البنية التحتية المصرية رقم 107 لسنة 2021 وتعديلاته

قانون الأمن السيبراني المصري رقم 175 لسنة 2018 وتعديلاته

قانون التعاون الدولي المصري رقم 125 لسنة 2008 وتعديلاته

قانون الاتفاقيات الدولية المصرية رقم 120 لسنة 1956 وتعديلاته

قانون التسليم الدولي المصري رقم 125 لسنة 2008 وتعديلاته

قانون المساعدة القضائية الدولية المصرية رقم 125 لسنة 2008 وتعديلاته

قانون التنفيذ الدولي المصري رقم 1 لسنة 2000 وتعديلاته

قانون الأخلاقيات المهنية المصرية رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته

قانون النزاهة المصرية رقم 62 لسنة 1975 وتعديلاته

قانون الشفافية المصرية رقم 181 لسنة 2018 وتعديلاته

قانون المساءلة المصرية رقم 107 لسنة 2021

وتعديلاته

قانون العدالة التوزيعية المصرية رقم 181 لسنة 2018 وتعديلاته

ثالثاً التشريعات الجزائرية

الدستور الجزائري لسنة 2020

قانون العقوبات الجزائري الصادر بمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 وتعديلاته

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الصادر بمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 وتعديلاته

قانون تنظيم السجون الجزائري رقم 05-04 المؤرخ في 16 فبراير 2005 وتعديلاته

قانون تنظيم الشرطة الجزائرية رقم 05-06 المؤرخ في 20 فبراير 2005 وتعديلاته

قانون تنظيم النيابة العامة الجزائرية رقم 04-11 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004 وتعديلاته

قانون تنظيم القضاء الجزائري رقم 04-11 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004 وتعديلاته

قانون تنظيم السجلات الجنائية الجزائرية رقم 04-14 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 وتعديلاته

قانون الميزانية العامة للدولة الجزائرية رقم 18-05 المؤرخ في 11 يونيو 2018 وتعديلاته

قانون مكافحة الفساد الجزائري رقم 16-01 المؤرخ في 12 يناير 2016 وتعديلاته

قانون الإدارة المالية للدولة الجزائرية رقم 18-06 المؤرخ في 11 يونيو 2018 وتعديلاته

قانون التعليم الجزائري رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 وتعديلاته

قانون التكنولوجيا الجزائرية رقم 09-04 المؤرخ في 25 فبراير 2009 وتعديلاته

قانون التدريب الجزائري رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 وتعديلاته

قانون البنية التحتية الجزائرية رقم 15-04 المؤرخ في 11 يونيو 2015 وتعديلاته

قانون الأمن السيبراني الجزائري رقم 09-04 المؤرخ في 25 فبراير 2009 وتعديلاته

قانون التعاون الدولي الجزائري رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 وتعديلاته

قانون الاتفاقيات الدولية الجزائرية رقم 91-23 المؤرخ في 12 أكتوبر 1991 وتعديلاته

قانون التسليم الدولي الجزائري رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 وتعديلاته

قانون المساعدة القضائية الدولية الجزائرية رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 وتعديلاته

قانون التنفيذ الدولي الجزائري رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 وتعديلاته

قانون الأخلاقيات المهنية الجزائرية رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير 1991 وتعديلاته

قانون النزاهة الجزائرية رقم 16-01 المؤرخ في 12 يناير 2016 وتعديلاته

قانون الشفافية الجزائرية رقم 18-07 المؤرخ في 11 يونيو 2018 وتعديلاته

قانون المساءلة الجزائرية رقم 18-06 المؤرخ في 11 يونيو 2018 وتعديلاته

قانون العدالة التوزيعية الجزائرية رقم 18-07 المؤرخ في 11 يونيو 2018 وتعديلاته

رابعاً الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966

اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989

الاتفاقية العربية لحقوق الإنسان لسنة 2004

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة 1984

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998

اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب لسنة 1999

خامساً المجلات والدوريات العلمية

مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق جامعة القاهرة

مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر

مجلة البحوث القانونية، نقابة المحامين المصرية

مجلة العدالة الجنائية، المعهد العالي للقضاء الجزائري

مجلة التشريع والقضاء، وزارة العدل المصرية

مجلة القانون المقارن، جامعة عين شمس

مجلة الدراسات القانونية، جامعة قسنطينة الجزائرية

مجلة العلوم الجنائية، جامعة القاهرة

مجلة القانون الدولي، جامعة الجزائر

مجلة الدراسات القضائية، المعهد القضائي المصري

مجلة أكاديمي الأمريكية

الفهرس التفصيلي

المقدمة العامة

مفهوم عجز القانون عن المعاقبة في الفكر الجنائي المقارن

أهمية المقارنة التشريعية بين القانونين المصري والجزائري

منهجية البحث والتنظيم العلمي للكتاب

الباب الأول الثغرات التشريعية التي تحول دون العقاب

الفصل الأول الثغرة التشريعية في تعريف الجريمة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني الثغرة التشريعية في تحديد العقوبة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث الثغرة التشريعية في النصوص المعفية من العقاب كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الرابع الثغرة التشريعية في التقادم كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس الثغرة التشريعية في الحصانات القضائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السادس الثغرة التشريعية في الإعفاءات من العقاب كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع الثغرة التشريعية في الظروف المشددة والمخففة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثامن الثغرة التشريعية في العقوبات البديلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع الثغرة التشريعية في التنازل عن الدعوى الجنائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل العاشر الثغرة التشريعية في الصلح الجنائي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب الثاني الثغرات الإجرائية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي عشر الثغرة الإجرائية في جمع الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني عشر الثغرة الإجرائية في تحليل الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث عشر الثغرة الإجرائية في تقديم الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الرابع عشر الثغرة الإجرائية في تقييم الأدلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس عشر الثغرة الإجرائية في شهادة الشهود كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السادس عشر الثغرة الإجرائية في الاستجواب كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع عشر الثغرة الإجرائية في التحقيق كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثامن عشر الثغرة الإجرائية في المحاكمة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع عشر الثغرة الإجرائية في الحكم كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل العشرون الثغرة الإجرائية في التنفيذ كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب الثالث الثغرات الإدارية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والعشرون الثغرة الإدارية في إدارة السجون كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني والعشرون الثغرة الإدارية في إدارة الشرطة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث والعشرون الثغرة الإدارية في إدارة النيابة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الرابع والعشرون الثغرة الإدارية في إدارة القضاء كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس والعشرون الثغرة الإدارية في إدارة السجلات الجنائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب الرابع الثغرات السياسية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والعشرون الثغرة السياسية في التدخل السياسي في القضاء كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع والعشرون الثغرة السياسية في التدخل السياسي في النيابة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثامن والعشرون الثغرة السياسية في التدخل

السياسي في الشرطة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع والعشرون الثغرة السياسية في التدخل السياسي في السجون كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثلاثون الثغرة السياسية في التدخل السياسي في السجلات الجنائية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب الخامس الثغرات الاقتصادية التي تحول دون العقاب

الفصل الحادي والثلاثون الثغرة الاقتصادية في نقص التمويل كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني والثلاثون الثغرة الاقتصادية في سوء توزيع الموارد كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث والثلاثون الثغرة الاقتصادية في الفساد المالي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الرابع والثلاثون الثغرة الاقتصادية في سوء الإدارة المالية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس والثلاثون الثغرة الاقتصادية في نقص المعدات كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب السادس الثغرات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والثلاثون الثغرة الاجتماعية في نقص الوعي القانوني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع والثلاثون الثغرة الاجتماعية في نقص الثقة في العدالة كسبب رئيسي لعجز القانون عن

المعاقبة

الفصل الثامن والثلاثون الثغرة الاجتماعية في نقص التعاون المجتمعي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع والثلاثون الثغرة الاجتماعية في نقص المشاركة المجتمعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الأربعون الثغرة الاجتماعية في نقص المسؤولية المجتمعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الحادي والأربعون الثغرة الثقافية في نقص القيم الأخلاقية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني والأربعون الثغرة الثقافية في نقص القيم القانونية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث والأربعون الثغرة الثقافية في نقص القيم الاجتماعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن

المعاقبة

الفصل الرابع والأربعون الثغرة الثقافية في نقص القيم السياسية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس والأربعون الثغرة الثقافية في نقص القيم الاقتصادية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب السابع الثغرات التقنية والدولية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والأربعون الثغرة التقنية في نقص التكنولوجيا كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع والأربعون الثغرة التقنية في سوء استخدام التكنولوجيا كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثامن والأربعون الثغرة التقنية في نقص

التدريب التقني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع والأربعون الثغرة التقنية في نقص البنية التحتية التقنية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخمسون الثغرة التقنية في نقص الأمن السيبراني كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الحادي والخمسون الثغرة الدولية في غياب التعاون الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثاني والخمسون الثغرة الدولية في غياب الاتفاقيات الدولية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثالث والخمسون الثغرة الدولية في غياب التسليم الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الرابع والخمسون الثغرة الدولية في غياب المساعدة القضائية الدولية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الخامس والخمسون الثغرة الدولية في غياب التنفيذ الدولي كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الباب الثامن الثغرات الأخلاقية التي تحول دون العقاب

الفصل السادس والخمسون الثغرة الأخلاقية في غياب الأخلاقيات المهنية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل السابع والخمسون الثغرة الأخلاقية في غياب النزاهة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الثامن والخمسون الثغرة الأخلاقية في غياب الشفافية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل التاسع والخمسون الثغرة الأخلاقية في غياب المساءلة كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الفصل الستون الثغرة الأخلاقية في غياب العدالة التوزيعية كسبب رئيسي لعجز القانون عن المعاقبة

الخاتمة العامة

ملخص المبادئ الأساسية لأسباب عجز القانون عن المعاقبة على الجريمة

التوصيات العملية للقضاة والمحامين والباحثين في مواجهة الثغرات التي تحول دون العقاب

آفاق التطوير التشريعي في مجال تعزيز قدرة القانون على العقاب في التشريعات العربية

الدعوة إلى تعزيز الحوار التشريعي بين الدول العربية في مجال العدالة الجنائية

قائمة المراجع

المؤلفون

التشريعات المصرية

التشريعات الجزائرية

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

المجلات والدوريات العلمية

الفهرس التفصيلي

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٦م وفقاً للقوانين

الدولية لحقوق المؤلف والناشر الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر أو التوزيع أو الطباعة دون إذن كتابي مسبق من المؤلف تحت طائلة المساءلة القانونية الدولية